لمحة موجزة عن المساواة بين الجنسين والتنمية الريفية

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

المسائل الرئيسية في موضوع المساواة بين الجنسين

خلال العقود الأخيرة، أحرزت منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تقدماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وشمل ذلك تحسينات في مجال المساواة بين الجنسين. من ذلك مثلاً ما طرأ من تحسن في معدلات محو أمية النساء والعمر المتوقع، وذلك بسرعة فاقت المناطق الأخرى. وخلال الفترة 1980 و2010، ارتفع معدل عمر الإناث المتوقع بـ 14 سنة. وفي الفترة نفسها، انخفض معدل الخصوبة والوفيات النفاسية ووفيات الرضع. وعموماً، انخفض متوسط معدل الخصوبة من 4.9 ولادات للمرأة في عام 1990 إلى 2.7 ولادة في عام 2010. كما تضيقت بسرعة الفجوة بين الجنسين في التسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية،[1] وكذلك شأن الفجوة في محو الأمية. والواقع أن معدل تسجيل الإناث في المدارس الثانوية ارتفع من 46 في المائة إلى 69 في المائة في الفترة بين عامي 1991 و2009. على أن هذه الإنجازات لم تؤد بعد إلى إعطاء النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية مزيداً من الفرص والفوائد الاقتصادية. وقد جاءت في الآونة الأخيرة أزمات الغذاء، والنزاعات المسلحة، والاضطرابات والتحولات الاجتماعية والسياسية لتبطل جانباً من التقدم المحرز في المنطقة ولتزيد من صعوبة التصدي لأوجه التباين.[2]

التمكين الاقتصادي

خلال السنوات الثلاثين الماضية شهد نصيب المرأة من العمل الزراعي في المنطقة زيادة كبيرة بالمقارنة بنصيب الرجل.[3] ويعود هذا في المقام الأول إلى تحول الرجال إلى قطاعات أخرى بحثاً عن العمل. كما أن النساء أميل من الرجال إلى الانخراط في العمل غير الرسمي، من قبيل العمل بلا أجر في المزارع الأسرية أو في الأنشطة الموسمية والمؤقتة، وهي أعمال لا ينعكس أي منها بصورة كافية في الإحصاءات.[4] وكثيراً ما يوجد قيود هيكلية وثقافية تحدّ من الفرص الاقتصادية أمام النساء، وهي قيود تشمل الحدود المفروضة على تنقلها والتفكير السائد حول الرجل باعتباره هو المعيل الأول ورأس الأسرة. وتقلل هذه العوامل من الفوائد التي تجنيها النساء من مساهمتهن في الزراعة والتنمية الريفية، من خلال ما يتمتعن به من معرفة ومهارات وما يقدمنه من عمل.[5]

مصر: صباح حسن الدين وزوجها جمال دربيني يعدان القمح المقشور للتخزين والنقل.

وتوفر بلدان كثيرة في المنطقة القوانين واللوائح التي تتعامل على قدم المساواة مع النساء والرجال من حيث سيطرتهم على الموارد والممتلكات، بما في ذلك الأرض. غير أن هناك فجوات في التنفيذ، وخصوصاً في المناطق الريفية، حيث يكون للسياق الثقافي والعادات المتجذرة الأسبقية على إدراك النساء والرجال معاً لحقوقهم وواجباتهم.[6]

إسماع الصوت والمشاركة

خلال العقد الماضي، فرض كل من جيبوتي ومصر والأردن والمغرب والسودان وتونس حصة للمرأة في البرلمان، وفي بعض الحالات في الهيئات المنتخبة الأخرى.[7] ومع أن لدى النساء اليوم مزيد من فرص المشاركة في صنع القرار على مستويات مختلفة في جميع أنحاء المنطقة، فإن ما لهن من صوت وتأثير لا يزال محدوداً في قطاع الزراعة، سواء على المستوى الأسري أو في الشؤون العامة. وفي حين أن هناك فوارق إقليمية، فإن المرأة لا تزال تواجه المشاكل في الحصول على الدعم المالي وفي الوصول إلى المدخلات الزراعية وفرص التسويق وخدمات الإرشاد، مما يعزى في جانب كبير منه إلى تقيد قدرتهن على التنقل وإلى قلة ما يسمح لهن من التعامل مع الرجال خارج نطاق الأسرة، إن سمح لهن ذلك أصلاً.[8]

ومع ذلك، فإن بعض البلدان، ومنها الجزائر والمغرب وتونس، أدخلت إصلاحات على نظمها القانونية لتحسين قدرة المرأة على اتخاذ القرار حول حياتها.[9] وهناك أيضاً عدة منظمات تعمل على إسماع صوت المرأة وتعزيز تأثيرها في قطاع الزراعة. ومن الأمثلة على ذلك، الاتحاد الوطني للنساء المزارعات الذي أنشأه عام 1990 الاتحاد الوطني للزراعة ومصائد الأسماك في تونس كأول منظمة غير حكومية على المستوى المحلي تهدف إلى النهوض بالمرأة.

وعلاوة على ذلك، يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المنطقة بصورة مستمرة على تعزيز دور وصوت النساء القياديات في المنظمات الريفية. وتهدف برامج الصندوق الجارية إلى إسماع صوتهن وإعلاء دورهن في حوار السياسات على المستوى الشعبي من خلال بناء قدرتهن على الإعراب عن أنفسهن واختيار قادتهن بل ومحاسبة هؤلاء القادة. ويتمثل الهدف النهائي في توسيع نطاق حضور النساء القياديات في المنظمات الريفية على جميع المستويات وتنمية مهاراتهن في مجال القيادة.

أعباء العمل والفوائد

تظهر دراسات أجريت في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أنه في حين أن مساهمة كل من النساء والرجال تختلف في العمل الزراعي، فإن النساء يقدمن معظم قوة العمل الزراعي اليدوي في إنتاج المحاصيل، بينما يقوم الرجال بالعمل الذي يستخدم الآليات. ومع ذلك فإن النساء لا يتمتعن بعد بكامل الفوائد من مساهماتهن. وقد وجدت دراسة أخرى أجريت في المنطقة أنه في حين أن النساء ينخرطن بقوة في إنتاج المحاصيل – ويساهمن بمعرفتهن وبعملهن المادي – فإن الرجال هم الذين يقومون بالتسويق ويسيطرون على كامل الدخل الذي يولده جميع أعضاء الأسرة.[10] كما أن النساء هن المسؤولات عن المهام المنزلية، وهي مهام لا تعتبر من الأنشطة الاقتصادية مع أن لها أهمية حاسمة بالنسبة لرفاه الأسرة.[11] وتبين الدراسات أنه عندما يرحل الرجال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو إلى البلدان المجاورة بقصد العمل، فإن النساء يُتركن لرعاية الأسرة ويتولين العمل الزراعي الذي كان الرجال يقومون به.[12] وفي كثير من الأحيان، يفتقر كل من النساء والرجال والأطفال إلى ظروف العمل الآمنة اللائقة في الزراعة سواء كان عملهم مدفوع الأجر أم لا.

قصص مستقاة من العمل الميداني للصندوق الدولي للتنمية الزراعية

تحسين الفرص الاقتصادية للنساء ومكانتهن في السودان

للتمويل الصغري تاريخ طويل في السودان غير أن نتائجه بقيت محدودة ولاسيما في المناطق الريفية. ومنذ عام 2010، وفي إطار برنامج إدارة الموارد في غربي السودان، وهو برنامج يدعمه الصندوق، تقدم مبادرة التمويل الصغري التي أطلقها المصرف الزراعي برامج الائتمان والادخار والتأمين الصغري التي تمتثل للشريعة، وخصوصاً لنساء الريف. وقد أنشئت مجموعات الادخار والإقراض على أساس نموذج "الصناديق القروية" الذي ثبت نجاحه. وتنمي هذه المجموعات التضامن بين أعضائها والانضباط الائتماني بتقديمها ضمانات المجموعة، ما حقق معدلات للسداد بنسبة مائة في المائة. كما يقدم البرنامج التدريب على ممارسات الأعمال التجارية، ما يحسن مهارات المشاركين التنظيمية والإدارية وتبلغ قيمة القرض في المتوسط 550 جنيهاً سودانياً (125 دولاراً أمريكياً في مايو/أيار 2013).[13] وقد أرست النساء الريفيات ثقافة الادخار واكتسبن مع الوقت الثقة بالذات للانخراط في الفرص الاقتصادية الجديدة. كما بدأن يشعرن بتحسن مكانتهن في مجتمعاتهن المحلية.

وبحلول منتصف عام 2012، انضم أكثر من 11 000 عضو – 90 في المائة منهم من النساء – إلى 660 مجموعة ائتمانية في 250 مجتمعاً محلياً في اثنتين من الولايات. وتشغل النساء واحداً على الأقل من المناصب القيادية في معظم لجان التنمية المجتمعية المحلية.[14] وتساعد مشاركتهن القوية على تحسين استدامة البرنامج.

سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين

الهدف الاستراتيجي 1:
تعزيز التمكين الاقتصادي بحيث تتاح لكل من المرأة الريفية والرجل الريفي الفرص على قدم المساواة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية المدرة للربح والاستفادة منها.

تحسين مشاركة النساء على مستوى المجتمع المحلي في مصر

من خلال نهج إشراك الجنسين، ساعد مشروع التنمية الريفية في سوهاج (2001–2008) على زيادة مشاركة المرأة في أنشطة المشروع. وتضمنت ملاحظات المشاركين إشارة إلى أن النساء قبل تنفيذ المشروع لم يحضرن الاجتماعات، غير أن عدد الحضور من النساء أصبح فيما بعد لا يقل عن نصف الحاضرين. وقد أدركت نسائهن والرجال، أن لدى النساء في كثير من الأحيان حس أفضل بالأولويات التي تواجه المجتمع المحلي مما مكنهن من تقديم مساهمات قيمة. وعند نهاية المشروع، كانت نسبة النساء 27 في المائة من المتدربين على موضوعات واسعة النطاق تراوحت بين مهارات الحاسوب الأساسية والوعي البيئي والصحي وبين التدريب التقني الأكثر عمقاً في مجالات تصميم المشروعات وتحليلها، فضلاً عن التدريب على الادخار والائتمان. كما بلغت نسبة النساء 33 في المائة من أعضاء اللجان و27 في المائة من أعضاء الهيئات العامة للمنظمات غير الحكومية المشاركة. وساعد المشروع نحو 18 000 امرأة على الحصول على بطاقات الهوية، الأمر الذي أتاح لهن فرص الحصول على الخدمات الحكومية وأعطاهن حق التصويت في الانتخابات.[15]

سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين

الهدف الاستراتيجي 2:
تمكين النساء والرجال من أن يكون لهم صوت وتأثير متساويان في المؤسسات والمنظمات الريفية.

السودان: زينب أبو سين (في مركز الصورة) والنساء اللاتي عملت معهن على استصلاح مراعي المجتمع المحلي.

©IFAD/Susan Beccio

استصلاح المراعي وتخفيف عبء عمل النساء في الجمهورية العربية السورية

تغطي الصحراء السورية، أو البادية، أكثر من 55 في المائة من مساحة البلاد. ونظراً لفقر التربة وانخفاض معدل هطول الأمطار فإن هذه المنطقة لا تصلح إلا للرعي. وتربي المجتمعات البدوية المحلية، وبعضها مستقر جزئياً في حين أن بعضها الآخر لا يزال من البدو الرحل، نحو 12 مليوناً من الثروة الحيوانية التي تشمل الغنم والماعز وبعض الإبل في هذه المنطقة. والنساء هن المسؤولات عن كثير من المهام المنزلية والمهام المتعلقة بتربية الحيوانات، من قبيل الرعي، والحلب، وتجهيز اللبن الحليب، وعلف الماشية وتنظيف الحظائر. ويشارك نحو 80 في المائة من النساء في أنشطة تربية الغنم. وقد أصبحت البادية بالغة التدهور بعد عقود من الرعي المكثف والجفاف الشديد، الأمر الذي يضاعف من عبء العمل في المجتمعات المحلية.

وخلال الفترة 1998 إلى 2011، كان الصندوق يدعم مشروع تنمية المراعي في البادية. وقد بدأ هذا المشروع باستصلاح المراعي وبتوفير المياه الجيدة لتخفيف أعباء عمل النساء. كما أوجد فرصاً اقتصادية للنساء من خلال التدريب على المهارات. وتلقت أكثر من 7 500 امرأة التدريب على تجهيز الأغذية واكتسبت 4 800 امرأة مهارات جز الصوف. وتعلمت أكثر من 10 000 امرأة الخياطة وحياكة الصوف والحرف اليدوية. وتدربت نحو 8 700 امرأة على الإسعاف الأولي وتلقت نحو 150 منهن تدريباً خاصاً على أعمال القبالة. وعندما بدأت النساء أعمال الخياطة لصالح الأسرة والجيران، بلغ مردود دورات الخياطة، بما في ذلك المدخرات والأرباح، نحو 1 750 ليرة سورية (24 دولاراً أمريكياً في مايو/أيار 2013) لكل من المشتركات. وتمكنت النساء اللاتي اكتسبن المهارات الجديدة في مجال تجهيز الأغذية من توفير نحو 4 000 ليرة سورية (57 دولاراً أمريكياً في مايو/أيار 2013) من خلال تعليب الأغذية وبيع الفوائض.

وتوفر النساء في نفقات الأسرة من خلال تعبئة وتعليب الأغذية، ومن خلال صنع الألبسة للأسرة والجيران، وتقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية للأصدقاء والأقرباء مجاناً.

وقد أدت هذه التدخلات إلى زيادة الثقة بالنفس لدى النساء وتعزيز إدراكهن الاجتماعي، كما ساعدتهن على زيادة دخلهن ورفاههن، وخلقت لهن حيزاً للمشاركة في تنمية مجتمعهن.[16]

سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين

الهدف الاستراتيجي 3: تحقيق توازن أكثر إنصافاً في أعباء العمل وفي تقاسم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية بين النساء والرجال.

"كنت في صغري أسافر مع أبي وإخوتي في موسم الرعي وأساعد في حلب النعاج. لم أحظ إلا بخمس سنوات من الدراسة، وبدأت العمل للمرة الأولى في المشروع كعاملة موسمية. كم شعرت بالسعادة عندما حصلت على راتبي الأول. لقد شعرت بأهميتي وباستقلالي، وتمكنت من مساعدة أبي. فيما بعد أخذت دورات في الرعاية الصحية وتجهيز الأغذية. وقد أصبحت الآن مدرِّبة وأكسب مائة ليرة سورية (نحو دولارين أمريكيين) يومياً."

سميرة حسان (25 سنة)، قرية شدادة، محافظة الحسكة، الجمهورية العربية السورية.

الجمهورية العربية السورية: نساء يعملن في مشتل لزراعة أعشاب التوابل.

©IFAD/Sarah Morgan

الدروس المستفادة والممارسات الفاضلة

طورت شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الصندوق مشروعات تتعامل بطرق مختلفة مع مسائل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وتشمل الدروس المستفادة والممارسات الفاضلة المنفذة في المنطقة، فيما تشمله، ما يلي:

- **تحسين الفرص الاقتصادية للنساء**. يمكن لتخفيف أعباء العمل عن النساء أن يفتح لهن باب المشاركة في الفرص الاقتصادية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعادة توزيع العمل، مثلاً، في الأسرة والمجتمع المحلي. ويمكن للتصدي للتحديات البيئية، من قبيل تدهور الأراضي وتوفير المياه الجيدة أن يحرر وقت النساء ويحسن مدخلات الإنتاج والتجهيز. كما يمكن للتدريب الجماعي في مجالات مثل الادخار والائتمان أن يوفر للمرأة مهارات ومعارف أكثر وأن يوسع خيارات سبل العيش أمامها وأن يعزز من ثقتها بالنفس.
- **إشراك الرجال (بما في ذلك القادة)**. لمساعدة الرجال على فهم أهمية مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية أهمية كبرى لضمان بلوغ نتائج منصفة ومستدامة للجميع. ويتمثل أحد النهُج في التدليل على أن مشاركة المرأة يمكن أن تفيد الأسرة والمجتمع المحلي. ويمكن لتوعية الرجال حول دور ومسؤوليات الجنسين وتشجيعهم على دعم التوزيع العادل للمهام أن يؤديا إلى زيادة الفرص لمشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والمجتمعية. وغالباً ما تتوصل المرأة، بدعم من الرجل، إلى تحسين مكانتها الاجتماعية وزيادة تأثيرها في اتخاذ القرارات.
- **الترويج لبيئة تمكينية**. من الأهمية بمكان إشراك مختلف أصحاب المصلحة في مسائل المساواة بين الجنسين، ومنهم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمصارف ومقدمو القروض ومؤسسات التدريب والزعماء المحليون. ويمكن لهذا النهج الشامل أن يساعد على جعل البيئات المؤسسية أكثر استجابة لاحتياجات الجنسين ومصالحهما وتحدياتهما المتمايزة. كما يمكنه أن يقود إلى مبادرات أكثر استدامة على الأجل الطويل. وترمي مبادرات الصندوق إلى تمكين النساء ومساعدتهن على أن يصبحوا أكثر تنظيماً على المستوى المحلي، الأمر الذي يمكنهن من التأثير على السياسات من الداخل.

تتوفر لدى مبادرة بنك السودان الزراعي الخاصة بالتمويل الصغري إستراتيجية تستهدف المساواة بين الجنسين وترمي إلى زيادة مشاركة النساء في الخدمات وحصولهن عليها. ويشمل ذلك تخصيص حصص لمشاركة النساء في اللجان المجتمعية، ومراعاة الوقت المتاح لدى النساء وتوفرها، وجمع البيانات المصنفة حسب الجنس لإغراض الرصد والتقييم.

المسائل المتبقية والتحديات المستمرة

هناك عدة تحديات متبقية ومستمرة ويتعين أن تعالج على جميع المستويات لضمان مزيد من شمول النساء ومشاركتهن في عمليات اتخاذ القرار الرئيسية التي تؤثر على حياة المجتمع المحلي الاجتماعية والاقتصادية.

- **الحصول على الأرض والحقوق الخاصة بها**. عندما تتاح إمكانية حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الأرض ويتمتعون بأمن الحيازة، يصبح بإمكانهم الحصول على القروض وعلى المدخلات الزراعية الأخرى. وهناك قوانين متباينة في البلدان المختلفة لحماية حقوق المرأة في الأرض والممتلكات. على أن هناك على الصعيد العملي فجوة بين القوانين الموضوعة وإنفاذها، الأمر الذي يتصل بالسياق الثقافي وبالعادات والتقاليد. ولابدّ من التغلب على تحديات هائلة قبل أن تتمكن النساء من تفعيل هذه الحقوق.
- **الحصول على القروض**. عندما يحصل أصحاب الحيازات الصغيرة على القروض، تتحسن إمكانية تحسن الإنتاج الزراعي أو البدء في أعمال ما أو تطويرها. ومع أن لدى النساء في عدد من البلدان إمكانية الحصول على القروض والائتمان، قانوناً وفعلاً، فإن الكثيرات مازلن يواجهن التمييز عند محاولة الحصول عليها. وتشمل أسباب ذلك القيود المفروضة على تنقلهن وضعف تأثيرهن على اتخاذ القرار ضمن الأسرة وافتقارهن إلى معرفة حقوقهن.
- **صوت النساء ودورهن القيادي**. هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز تأثير النساء في الأسرة، والمجتمع، وفي المجال العام الأوسع وفي القطاع الخاص. ومن الضروري تطوير الشراكات مع المنظمات العاملة على زيادة دور النساء في اتخاذ القرار، ومما له أهميته أيضاً إتاحة الفرص للنساء والرجال لمناقشة تصورات كل من الجنسين عن دور الآخر في المجالات المختلفة، بما في ذلك ضمن الأسرة، والتفكير بصورة جادة في هذه التصورات.

الإحصاءات وما تبينه لنا

تتصف منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بتباين مستويات البلدان من حيث التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين. وفي حين أن بعض البلدان تتمتع باقتصاد قوي تماماً (حيث لا يقل الناتج المحلي الإجمالي للفرد عن 4 000 دولار أمريكي)، فإن بعضها الآخر لا يزال يكافح (حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد نحو 1 000 دولار أمريكي). ولئن كان العمر المتوقع للمرأة في مختلف أنحاء المنطقة أطول من العمر المتوقع للرجل، فإنها تتخلف عن الرجل في مجالات من قبيل محو الأمية (الجدول 1).

ومعظم البلدان التي تتوفر البيانات عنها لا تزال دون المعدلات المتوسطة على مؤشر التنمية البشرية. كما أنها جميعاً، باستثناء اثنين منها، لا تزال دون المعدلات المتوسطة على مؤشر اللامساواة بين الجنسين (الجدول 2). ويدل ذلك على استمرار التحديات التي تعترض سبيل تقدم النساء وخصوصاً في المجالات الرئيسية للتمكين وأسواق العمل والدخل.

وتواصل بلدان المنطقة تخبطها مع الممارسات الاجتماعية التمييزية التي تعزز اللامساواة بين الجنسين وتقيد حقوق النساء القانونية أو الاعتراف بهذه الحقوق في مجالات من قبيل الملكية أو الحصول على الموارد، مثل الأرض والائتمان. إضافة لذلك، لا تزال الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء محدودة، وهو ما يتبدى في الانخفاض النسبي لمشاركتها في العمل (الجدول 3).

الجدول 1: المؤشرات الإنمائية الرئيسية في مختلف بلدان المنطقة

البلد	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) (2011)•	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) (2011)•		معدل تعلم القراءة والكتابة في الـ 15 من العمر••	
		الإناث	الذكور	الإناث (نسبة الإناث المئوية)	الذكور (نسبة الذكور المئوية)
الجزائر	5 244	75	72	-	-
جيبوتي	1 203 **	59	56	-	-
مصر	2 781	75	71	* 64	* 80
الأردن	4 666	75	72	* 89	* 96
لبنان	9 413	75	70	-	-
المغرب	3 054	74	70	** 44	** 69
الصومال	-	53	50	-	-
السودان	1 435	63	60	* 62	* 80
الجمهورية العربية السورية	*2 893	85	74	* 77	* 90
تونس	4 350	77	73	*** 71	*** 86
اليمن	1 361	67	64	* 47	* 81

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (2008–2012). •الدخول إلى الموقع في 14 و27 يونيو/حزيران 2013. ••الدخول إلى الموقع في 25-26 سبتمبر/أيلول 2013.
ملاحظات: *بيانات سنة 2010؛ **بيانات سنة 2009؛ ***بيانات سنة 2008.

بلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لديها أنشطة جارية يدعمها الصندوق

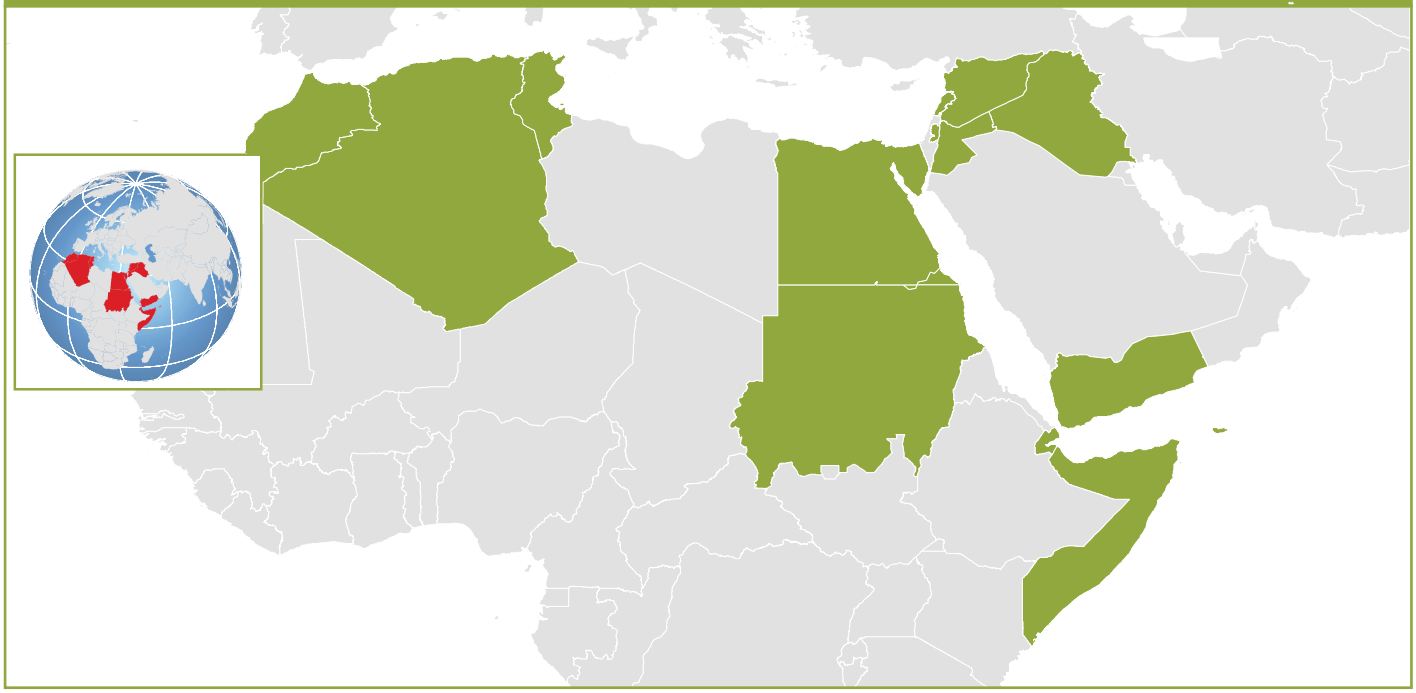

وتظهر الإحصاءات أوجه اللامساواة بين الجنسين والممارسات التمييزية المتواصلة التي لا تزال تحدّ من الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للنساء. ولذا فإن من الأهمية بمكان إجراء تحليلات قوية لمسألة المساواة لتحديد التحديات التي تواجه النساء والرجال ومن ثم استخدام النتائج في توجيه تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها.

الجدول 2: التنمية البشرية واللامساواة بين الجنسين في مختلف بلدان المنطقة، 2012

البلد	مؤشر التنمية البشرية* (186 بلداً) المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مؤشر اللامساواة بين الجنسين (148 بلداً) المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين*** (86 بلداً من البلدان غير المنتمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
		القيمة	المرتبة	
الجزائر	93	0.391	74	-
جيبوتي	164	-	-	-
مصر	112	0.590	126	65
الأردن	100	0.482	99	-
لبنان	72	0.433	78	-
المغرب	130	0.444	84	17
الصومال	-	-	-	82
السودان	171	0.604	129	85
الجمهورية العربية السورية	116	0.551	118	75
تونس	94	0.261	46	22
اليمن	-	0.747	148	83

المصادر: مؤشر التنمية البشرية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: بيانات الأمم المتحدة. مؤشر اللامساواة بين الجنسين: مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. قاعدة بيانات المساواة بين الجنسين والمؤسسات والتنمية. 2012. الدخول إلى الموقع في 14 و27 يونيو/حزيران 2013.

ملاحظات: *مؤشر التنمية البشرية هو مقياس مركب يشمل الصحة والتعليم والدخل ويعتبر بديلاً عن التقديرات الاقتصادية البحتة للتقدم الوطني (مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي).

المصدر: http://hdr.undp.org/en/countries/

**مؤشر اللامساواة بين الجنسين هو مقياس مركب يعكس اللامساواة في الإنجازات بين الرجال والنساء في الصحة الإنجابية والتمكين وسوق العمل. ويتراوح المؤشر بين الصفر "0" و يعني أن المرأة تعامل على قدم المساواة، والواحد 1.0 ويعني أن المرأة تعامل على أسوأ ما يمكن في جميع الأبعاد التي يتم قياسها.

المصدر: https://data.undp.org/dataset/Table-4-Gender-Inequality-Index/pq34-nwq7

***مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. أطلقه مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كمقياس مبتكر للعوامل الأساسية التي تحرك اللامساواة بين الجنسين. وهو يسجل المؤسسات الاجتماعية التمييزية. من قبيل الزواج المبكر وممارسات الإرث التمييزية والعنف ضد المرأة وتفضيل الابن الذكر والوصول المحدود إلى المجال العام والوصول المقيد إلى الأرض والائتمان.

المصدر: http://genderindex.org/ranking.

الجدول 3: المؤشرات الرئيسية للمساواة بين الجنسين في مختلف بلدان المنطقة

البلد	معدل الوفيات النفاسية (تقديرات نموذجية لكل 100,000 ولادة حية) (2010) المصدر: البنك الدولي	حصول المرأة على الأرض* (2012) المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	حصول المرأة على القروض المصرفية** (2012) المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	معدل المشاركة في اليد العاملة، في سن 15 فما فوق (2011) المصدر: البنك الدولي	
				الإناث (نسبة الإناث المئوية)	الذكور (نسبة الذكور المئوية)
الجزائر	97	0	0	15	72
جيبوتي	200	-	-	36	67
مصر	66	0	0	24	74
الأردن	63	-	-	16	66
لبنان	25	0.5	0.5	23	71
المغرب	100	0.5	0.5	26	75
الصومال	1 000	0.5	1.0	38	77
السودان	730	1.0	0.5	31	77
الجمهورية العربية السورية	70	0.5	0.5	13	72
تونس	56	0.5	0	26	70
اليمن	200	0.5	0.5	25	72

المصادر: قاعدة بيانات البنك الدولي (2008–2012). مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. قاعدة بيانات المساواة بين الجنسين والمؤسسات والتنمية. 2012. الدخول إلى الموقع في 14 و27 يونيو/حزيران 2013.

ملاحظات: *حقوق النساء القانونية والفعلية في ملكية الأرض الزراعية والوصول إليها: 0: تتمتع النساء بحقوق مساوية لحقوق الرجال في ملكية الأرض والحصول عليها؛ 0.5: تعطى النساء حقوقاً مساوية لحقوق الرجال في ملكية الأرض والحصول عليها غير أن هذه الحقوق مقيدة بحكم الممارسات التمييزية؛ 1.0: لا تعطى النساء أية حقوق، أو حقوقاً قليلة، للحصول على الأرض أو ملكيتها، أو أن الحصول على الأرض مقيد بشدة بحكم الممارسات التقييدية.

**حقوق النساء القانونية والفعلية في الحصول على القروض والائتمان: 0: تتمتع النساء بحقوق مساوية لحقوق الرجال في الحصول على الائتمان والقروض المصرفية؛ 0.5: تعطى النساء حقوقاً للحصول على بعض أنواع الائتمان (من قبيل القروض الصغرى) أو حقوقاً مساوية لحقوق الرجال ولكن هذه الحقوق مقيدة بحكم الممارسات التمييزية؛ 1.0: لا تعطى النساء أية حقوق، أو حقوقاً قليلة، للحصول على القروض المصرفية أو الائتمان، أو أن الحصول على القروض المصرفية أو الائتمان مقيد بشدة بحكم الممارسات التقييدية.

المصادر الرئيسية

1 البنك الدولي. 2012. *القدرات والفرص والمشاركة: المساواة بين الجنسين والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تقرير مرافق لتقرير التنمية البشرية (نظرة عامة)*. (واشنطن العاصمة: البنك الدولي)، ص.1. متاح على الموقع: http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/World_Development_Report_2012_ Gender_Equality_Development_Overview_MENA.pdf.

2 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2012. "في وقت النحول: التنمية الزراعية والحد من الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا". ص. 1–2. متاح على الموقع: http://www.ifad.org/operations/projects/regions/pn/factsheets/nen.pdf

3 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2011. *حالة الأغذية والزراعة 2010–2011. المرأة في الزراعة: إغلاق الفجوة بين الجنسين في التنمية* (روما: منظمة الأغذية والزراعة)، ص. 9.

4 Abdelali-Martini, M. 2011. "Empowering Women in the Rural Labor Force with a Focus on Agricultural Employment in the Middle East and North Africa (MENA)." هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اجتماع فريق خبراء: تمكين نساء الريف اقتصادياً: المؤسسات والفرص والمشاركة، أكرا، غانا، 20–23 سبتمبر/أيلول 2011، ص. 2. متاح على الموقع: http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw56/egm/Martini-EP-9-EGM-RW-Sep-2011.pdf

5 Badr, K. 2010. "Rural women and agriculture in the MENA." CIHEAM Briefing Notes No. 66, p. 1. متاح على الموقع: http://www.ciheam.org/images/CIHEAM/PDFs/Observatoire/NAL/nal66_badr.pdf

6 Abdelali-Martini. 2011. "Empowering Women in the Rural Labor Force", p. 2.

7 منظمة الأمم المتحدة للطفولة. 2012. "نظرة عامة إلى إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. نبذة عن المساواة بين الجنسين في الإقليم: حالة الفتيات والنساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". ص. 4.

8 البنك الدولي. 2012. *القدرات والفرص والمشاركة*، ص. 13.

9 البنك الدولي. 2012. *القدرات والفرص والمشاركة*، ص. 12.

10 Abdelali-Martin, M., et al. "Gender dimension in the conservation and sustainable use of agro-biodiversity in West Asia." Journal of Socio-Economics, Volume 37, Issue 1 (2008): 365-383. In Abdelali-Martini. 2011. "Empowering Women in the Rural Labor Force", p. 6.

11 Abdelali-Martini. 2011. "Empowering Women in the Rural Labor Force", p. 4.

12 Augustin, E., R. Assad and D. Jaziri. 2012. *Women's Empowerment for Improved Research in Agricultural Development, Innovation and Knowledge Transfer in the West Asia/North Africa Region*. (Amman, Jordan: AARINENA), p. 31.

13 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2012. " مبادرة السودان للتمويل الصغري: تقرير الائتمان والمالية". 31 ديسمبر/كانون الأول 2012.

14 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2012. "جمهورية السودان: برنامج إدارة موارد غربي السودان: SD–655. بعثة الإشراف". 30 سبتمبر/أيلول إلى 21 أكتوبر/تشرين الأول 2012، ص. 3.

15 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2013. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مصر [على الإنترنت]. متاح على الموقع: http://operations.ifad.org/web/ifad/operations/country/home/tags/egypt.

16 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2012. *الجمهورية العربية السورية: دراسة مواضيعية عن الإدارة التشاركية للمراعي في البادية*. (روما، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)، ص. 25. متاح على الموقع: http://www.ifad.org/pub/pn/badia.pdf.

للاتصال

خالدة بوزار
مديرة شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
هاتف: 54592321 06 39+
البريد الالكتروني:
k.bouzar@ifad.org

Clare Bishop-Sambrook
كبيرة المستشارين التقنيين
المساواة بين الجنسين والتمكين والإشراك الاجتماعي
شعبة السياسات والمشورة التقنية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
هاتف: 54592489 06 39+
البريد الالكتروني:
c.bishopsambrook@ifad.org

مواقع

سياسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
http://www.ifad.org/gender/policy/gender_e.pdf

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤسسة مالية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة وهو مكرس للقضاء على الفقر والجوع في المناطق الريفية في البلدان النامية.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+
رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
www.ruralpovertyportal.org
ifad-un.blogspot.com
www.facebook.com/ifad
www.twitter.com/ifadnews
www.youtube.com/user/ifadTV

يناير/كانون الثاني 2014